الوحـــــــــــدة01: النـــــــــــــقود

1- المبادلة:

1-1 تعريف المبادلة:

هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر وهي تعتبر همزة وصل بين منتج السلعة ومستهلكها.

أشكال المبادلة:

أ- المقايضة: هي أول شكل من أشكال المبادلة، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون استعمال النقود.

عيوب المقايضة:

- ✓ صعوبة تجزئة بعض السلع.
- ✓ عدم التوافق بين رغبات الأفراد.
- ✓ صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
- ✓ صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- ✓ أن المقايضة لا تسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه ومعرض للتلف.

ب- المبادلة بواسطة النقود: هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة - نقود - سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل ففي المرحة الأولى استخدمت بعض السلع مثل الملح و الجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم استخدام النقود المعدنية وبعد ذالك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود.

2- النقود:

1-2 تعريف النقود:

يمكن تعريف النقود وظيفيا أنها "النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا يعني أيّ وسيط يمكن أن يصبح نقود بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحظى بالقبول العام.

2-2 خصائص النقود:

1- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.
2- أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
3- أن تكون نادرة نسبيا.
4-أن تكون وحداتها متماثلة.
5- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
6- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها.
7- أن تكون سهلة الحمل و الاحتفاظ بها.

3-2 وظائف النقود:

1- وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة بل وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات.
2- مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثل المتر و اللتر فالنقود تستعمل لقياس قيم السلع.
3- مستودع للقيم: تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها و بسهولة حفظها ويحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.
4- وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الالتزامات (دفع جميع المستحقات في المستقبل).

4-2 أشكال النقود:

أ- النقود المعدنية: هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب والفضة أو البرونز وللنقود المعدنية شكلان هما:

* نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن.
*نقود معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه.

ب- النقود الورقية:
هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها للتداول دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب أو فضة.
ج- النقود المصرفية (الخطية): هي نقود تصدرها البنوك التجارية وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك ويلتزم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمره عند الطلب. وينتج هذ الالتزام نتيجة لقيام المصرف بإقراض أحد عملائه ووضع مبلغ القرض في حساب العميل بالمصرف.
د- النقود الإلكترونية:
ويطلق عيها أيضا النقود الرقمية وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط إلكترونية ومن خصائص النقود الإلكترونية أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت مثلا النوع من النقود يجب أن تتوفر ثلاث عناصر أو أطراف هي: -الزبون - البائع - البنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الانترنت.
إصدار النقود:
1- إصدار النقود الورقية والمعدنية: يعود للدولة وحدها حق إصدار النقود الورقية و المعدنية للبنك المركزي.
2- إصدار النقود المصرفية الإلكترونية وبطاقات الائتمان:تقوم البنوك التجارية بإصدارها النقود تحت رقابة البنك المركزي.
2-5 الكتلة النقدية:
تعريف الكتلة النقدية: هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.
2-6 مكونات الكتلة النقدية:
1- النقود القانونية: وتشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة وتسمى نقود قانونية .
2- النقود الإئتمانية:هي نقود غير قانونية وهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية عند الطلب وهي تشمل جميع الودائع الجارية.

الوحدة02:الســـــــــــوق والأســـــــعار

1- السوق:
1-1 تعريف السوق:هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة .
1-2 أنواع الأسواق:
أ- سوق السلع والخدمات: يقصد بسوق السلعة المكان الذي يلتقي فيه عارضو هذه السلعة مع طالبيها كذلك بالنسبة للخدمة مثل سوق السيارات سوق خدمات النقل الجوي ...إلخ.
ب- سوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل ويرغبون في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات الإدارات...إلخ).
ج- سوق الأوراق المالية: هو عبارة عن مكان يلتقي فيه البائعون و المشترون لنوع معين من الأوراق المالية (أسهم و سندات) و يتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العامة في هذا المجال.
1-3 أشكال الأسواق:
أ- المنافسة الكاملة أو التامة: في الواقع لايوجد هذا النوع من المنافسة لأنه لا يمكن أن تتحقق جميع شروط المنافسة التامة والمتمثلة فيما يلي:

- وجود عدد كبير جدا من البائعين و المشترين لنفس السلعة.
- المعرفة التامة بظروف السوق من عرض و طلب و الأسعار السائدة.
- تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة الواحدة.
- حرية الدخول و الخروج من السوق دون عوائق.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ب- المنافسة غير الكاملة:

الاحتكار التام: وهي السوق التي يكون فيها بائع أو منتج واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها أو يكون فيها مشتري يتحكم في طلب السلعة و سعرها.

2- الأسعار:

2-1 تعريف السعر: يعرف سعر سلعة(خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة).

2-2 العناصر المحدّدة للسعر:

أ- الطلب:

تعريفه: هو عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.

قانون الطلب: يعبر قانون الطلب عن **العلاقة العكسية** التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعرها.

العوامل المؤثرة في الطلب:

- سعر السلعة المعنية.
- أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة).
- الدخل النقدي للمستهلك.
- الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد التي لها تأثير على أذواق المتهلكين ورغباتهم.

مرونة الطلب:

1- مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{سعر المقارنة} - \text{سعر الأساس}) \div \text{سعر الأساس}} = \frac{\text{التغير النسبي للكمية}}{\text{التغير النسبي للسعر}}$$

إن إشارة مرونة الطلب السعرية تكون سالبة فهي تدل على العلاقة **العكسية** مع سعرها ولذا نأخذ بالقيمة المطلقة.

- إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من 1 نقول أن الطلب كثير المرونة.
- إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من 1 نقول أن الطلب قليل المرونة.
- إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي 1 نقول أن الطلب متكافئ المرونة.
- إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي 0 نقول أن الطلب عديم المرونة.

2- مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة(قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (السكر).

مرونة الطلب التقاطعية = $\frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$	يمثل كمية المقارنة Q2 يمثل كمية الاساس Q1	يمثل سعر المقارنة P2 يمثل سعر الاساس P1	ΔQ = Q2 -Q1 (التغير في الكمية) ΔP = P2 - P1 (التغير في السعر)

- تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة بالنسبة للسلعتين المتبادلتين.
- تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية سالبة بالنسبة للسلعتين المتكاملتين.
- تكون مرونة الطلب التقاطعية معدومة بالنسبة للسلعتين المستقلتين.

3- مرونة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على الدخل النقدي المستهلك.

مرونة الطلب الدخلية = $\frac{Q_2 - Q_1}{R_2 - R_1} \times \frac{R_1}{Q_1}$	يمثل كمية المقارنة Q2 يمثل كمية الاساس Q1	يمثل دخل المقارنة R2 يمثل دخل الاساس R1	ΔQ = Q2 -Q1 ΔR = R2 - R1

- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا (منخفضة السعر مثل الخبز).
- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة نقول أن السلعة عادية.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من 1.
- تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أصغر من 1.

ب- العرض: تعريفه: يعرف العرض من سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المعروضة من هذه السلعة عن سعر معين في وحدة زمنية معينة.

قانون العرض: يعبّر قانون العرض عن **العلاقة الطردية** التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.

العوامل المؤثرة في العرض:

- سعر السلعة المعنية.
- أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة).
- أسعار عوامل الإنتاج.
- توقعات المنتجين.

مرونة العرض: هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على سعرها.

$\Delta Q = Q2 - Q1$ $\Delta P = P2 - P1$	يمثل سعر المقارنة P2 يمثل سعر الاساس P1	يمثل كمية المقارنة Q2 يمثل كمية الاساس Q1	$\text{مرونة العرض} = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$

-إن إشارة مرونة العرض تكون موجبة فهي تدل على **العلاقة الطردية** التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها.

- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض:

- إذا كانت مرونة العرض أكبر من 1 نقول أن العرض كثير المرونة.
- إذا كانت مرونة العرض أصغر من 1 نقول أن العرض قليل المرونة.
- إذا كانت مرونة العرض تساوي 1 نقول أن العرض متكافئ المرونة.
- إذا كانت مرونة العرض تساوي 0 نقول أن العرض عديم المرونة.

ج- سعر التوازن: هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة.

الوحدة 03:النظـــــــام المصـــــــــرفي

1- النظام المصرفي:

تعريف النظام المصرفي: هو مجموعة البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان في بلد ما ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر حسب نوع النظام الاقتصادي السائد. و يمكن للنظام المصرفي أن يشتمل على:

- ✓ المصارف التجارية
- ✓ المصارف
- ✓ المصرف المركزي.

أهمية النظام المصرفي : له أهمية بالغة تتمثل في أنه الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد من البلدان فعن طريقه يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين و منح التسهيلات الائتمانية و القروض ...إلخ .

2- البنوك (المصارف):

2-1 تعريف البنوك:

أ) أصل كلمة بنك: كلمة بنك هي إيطالية (banco) و تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرّافون لتبادل العملات. و بعد ذلك أصبح المقصود بها المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات و في الأخير أصبحت كلمة بنك تشير إلى المكان الذي تتم فيه المتاجرة بالنقود.

ب) أصل كلمة مصرف: هي الكلمة العربية المقابلة لكلمة بنك. و المصرف هو اسم المكان الذي يتم فيه الصرف، وجمعها مصارف.

ج) تعريف البنك: هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

2-2 أنواع البنوك:

أ- البنك المركزي (بنك الجزائر): هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و يعد تاجرا في علاقته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري. تملك الدولة رأسماله ويقع مقره في مدينة الجزائر ويمكنه فتح فروع وهدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام ولا يتعامل مع الأفراد. يتولى أوامر البنك الجزائر مجلسان :

* مجلس الإدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك و يتكون من محافظ ويساعده في ذالك ثلاثة نواب محافظ
* مجلس النقد و القرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد و يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية .

الوظائف الأساسية لبنك الجزائر:

- ✓ يصدر العملة النقدية.
- ✓ يعتبر بنك البنوك و يقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة ويقوم بإعادة خصم الاوراق التجارية.
- ✓ يرخص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها وسحب الاعتماد.
- ✓ حماية زبائن البنوك لا سيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن
- ✓ بنك الحكومة ويتولى تنفيذ السياسة الاقتصادية الحكومية.

ب- البنوك التجارية (بنوك الودائع): تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة وهي أساس أي نظام مصرفي، وهي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد و الهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض.

ج- البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال): هي بنوك حديثة النشأة نسبيا حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة و الصناعة و السكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل مقابل الحصول على فائدة وكذالك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها .

د-المؤسسات المالية: هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور ، وهي تعتمد على رأس مالها وعلى المدخرات طويلة الجل.

3- العمليات المصرفية: تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات وهي3 أنواع رئيسية

1- قبول الودائع: الودائع هي مبالغ مالية يضعها الزبون في حسابه البنكي. وتصنف الودائع إلى:

أ) الودائع تحت الطلب (الجارية): وهي الودائع التي يسحبها أصحابها متى أرادوا و لكنها خالية من الفوائد وهي:

حساب الصكوك : وهو حساب يستخدم من طرف الأفراد (الموظفين)، ويجب أن يكون رصيده دائنا دائما لا يستطيع أن يحسب أكثر من رصيده الموجب. و لا تدفع البنوك عليه فوائد.

الحساب الجاري : يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات التجارية والصناعية، ويمكن أن يكون سالبا أي قرض من البنك. و لا تدفع البنوك عليه فوائد.

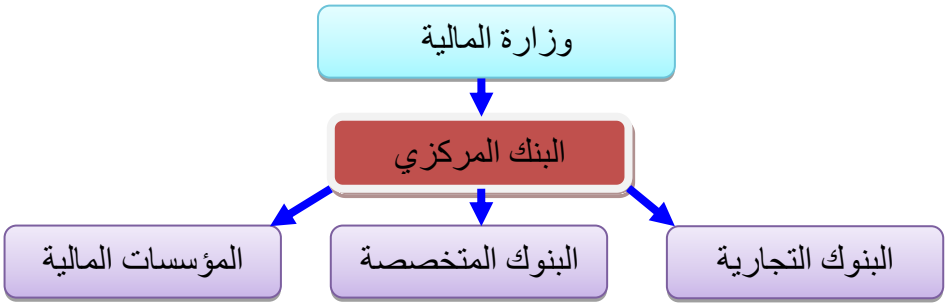
ب) ودائع للأجل: تحقق للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فائدة مقابل توظيف مبلغ في المصرف و الثاني يتمثل في إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب (سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت بعد الإخطار المسبق للمصرف).

ج) الودائع الادخارية: هي ودائع تودع بالمؤسسات المالية لأجل طويل مقابل فائدة، ولا يحق لأصحابها سحب أي مبلغ قبل تاريخ استحقاقها إلا بشروط معينة .

2- توظيف الأموال:

الائتمان: يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية وله عدة صور أهمها ما يلي:

- اعتمادات الصندوق: وتسمى بهذا الاسم لأنها تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين لقاء حصول المصرف على فائدة محددة و منها كذلك القروض الشخصية و بطاقات الائتمان.
- القرض بضمان أوراق تجارية أو مالية: ويكون هذا مقابل فائدة معينة.
- خطابات الضمان (كفالات): في هذه الحالة لا يقوم المصرف بمنح قروض و إنما يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد بموجبه المصرف بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.
- الاعتماد المستندي:هوعبارة عن تعهد من المصرف بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي مقابل عمولة .
- الخصم وإعادة الخصم : هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.



مخطط لهيكل النظام المصرفي في الجزائر

الوحدة 04:التجـــــــــــارة الخـــــــــــارجية

1- التجارة الخارجية:

تعريف التجارة الخارجية: التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

2 أسباب قيام التجارة الخارجية:

- ✓ عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
- ✓ إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- ✓ إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- ✓ من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل و تصدير فائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى. ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى أو نفس السلعة في بلد آخر.

3 أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة و من صعوبة و استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى وأيضا تصدير السلع والخدمات الى الخارج قصد رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة واستيراد السلع والخدمات التي تحتاجها.

4 سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. و يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما:

4-1 مبدأ حرية التجارة: يدعو هذا المبدأ الى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية و عدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المنتجة محليا، وهذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجازفي:

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
- انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات.
- الحد من الاحتكار
- إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.

4-2 مبدأ الحماية: يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

- حماية الصناعات المحلية الناشئة.
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

5- ميزان المدفوعات:

5-1 تعريف ميزان المدفوعات: هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما مع العالم الخارجي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية. يتكون هذا

الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي وآخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي.

2-5 مكونات ميزان المدفوعات:

1- الحساب الجاري: يتضمن 3 عناصر هي:

أ) ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري): ويتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) و الواردات من السلع و التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

ب) ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات): ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) ومن أمثلة الخدمات: النقل والتأمين والاتصالات...

ج) ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل): و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، والتحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين. قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، وقد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات.

2- حساب رأس المال: ويتضمن العناصر التالية:

- تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
- الاستثمارات المباشرة. - المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

3- حساب الاحتياطات الرسمية: ويتضمن:

- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
- حقوق السحب الخاصة.
- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.

3-5 توازن ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و بناء على ذلك يمكن التمييز بين 3 حالات هي:

أ) حالة التوازن: معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

ب) حالة وجود فائض: وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة ولإعادة التوزان (زيادة من الاحتياطيات الرسمية بالخارج).

ت) حالة وجود عجز: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر و الأكثر شيوعا في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها ولإعادة التوزان (تخفيض من الاحتياطيات الرسمية بالخارج).

6- المنظمة العالمية للتجارة:

1-6 تعريف المنظمة العالمية للتجارة: هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة عام 1995 ومقرها سويسراوقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

2-6 دور المنظمة العالمية للتجارة:

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تحرير التجارة الدولية: تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية.

2- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول: ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

3- الفصل في النزاعات التجارية الدولية: في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين(ناتج عن مخالفات أو خرق للاتفاقيات التجارية الدولية) في بداية الأمر يتم حل النزاع عن طريق المشاورات ومساعي الوساطة .وفي حالة عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تتولى التحقيق فيها و العمل على حلها و الفصل فيها .

وتجدر الإشارة إلا أن المنظمة لا تتولى توقيع العقوبات وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر وما دام الأمر كذلك فان فرض العقوبات من طرف الدول الضعيفة على الدول المتقدمة امر شبه مستحيل.

الوحدة 05:الصـــــــــــرف

1- تعريف الصرف:

هو مبادلة عملة لدولة ما مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي او غيره من العملات .

2- أسباب الصرف:

تنشأ الحاجة إلى الصرف عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية، البعثات التعليمية بالخارج، زيارة الأراضي المقدسة.

3- سوق الصرف:

3-1 تعريف سوق الصرف:

هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف وهذه الأطراف هي:

- ✓ المصدّرون
- ✓ المستوردون
- ✓ السياح
- ✓ البنوك التجارية
- ✓ سماسرة الصرف الأجنبي
- ✓ البنك المركزي

3-2 أنواع سوق الصرف:

1- سوق الصرف بين البنوك: هو سوق محلي للصرف تتعامل فيه مختلف البنوك التجارية المحلية التي تقوم ببيع وشراء مختلف المعملات الأجنبية داخل البلد.

2- السوق العالمي للصرف: هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أنحاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف.

4- سعر (معدل) الصرف:

هو سعر إحدى العملتين بدلالة الأخرى وهو بمعنى آخر عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى. او هو عدد الوحدات من عملة الدولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى، فمثلا صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 70 دينار جزائري.

هو الذي يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

5- أنظمة الصرف:

5-1- نظام الصرف الثابت: في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم.

5-2- نظام الصرف المتغير (المرن): في ظل هذا النظام تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

6- سياسة سعر الصرف:

هي مجموعات الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

6-1- أهداف سياسة الصرف:

- تنمية الصناعات المحلية.
- تشجيع الصادرات.
- التحكم في الواردات.
- معالجة التضخم.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

6-2- وسائل سياسة الصرف:

أ- **تعديل سعر الصرف:** هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

*في حالة التخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات .وهذا ما يشج ع الصناعات المحلية

*في حالة رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الاجنبية تصبح اسعار الواردات منخفضة مما يؤدي الى زيادتها .الامر الذي يؤدي الى انخفاض اسعار المنتجات المحلية اي التقليل من حدة التضخم.

ب - استخدام احتياطات الصرف:

في حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب ، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية.

– أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب ، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى الخفض من سعر صرف العملة الوطنية.

ج - مراقبة الصرف: مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الوحدة 06: البـــــــــــــطالة

1- تعريف البطالة: هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وتعني "تعطل العمال عن العمل كليا أو جزئيا".
و حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطّال هو كل شخص **يقدر** على العمل و**يرغب** فيه و**يبحث** عنه و**يقبله** عند مستوى **الأجر السائد** ولكن **دون جدوى**. من التعريف نستنتج أن هناك صفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا: هي القدرة و الرغبة والبحث ويقبل بالأجر السائد ولم يجد العمل .

2- أسباب البطالة:

- عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- نقص الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة.
- استخدام التكنولوجيا في بعض القطاعات ينجم عنه التخلي عن اليد العاملة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

3- أنواع البطالة:

أ- البطالة الدورية: يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية. تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج)، وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد)، ويطلق على المرحلتين معا مصطلح الدورة الاقتصادية.

ب- البطالة الاحتكاكية: تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة ويعود ذلك إلى نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه خلال نفس الفترة وكلما توفرت هذه المعلومات ينقص مستوى هذا النوع من البطالة.

ج- البطالة الهيكلية: تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين مؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل. هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

د- البطالة الفنية (التقنية): تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...إلخ

ه- البطالة الجزئية: في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر وفي هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.

4- آثار البطالة:

4-1- الآثار الاقتصادية:

- ضعف الإنتاج: عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

2-4- الآثار الاجتماعية:

- تفشي الآفات الاجتماعية: الفقر، السرقة، الانحلال الخلقي، المتاجرة في الممنوعات.
- الهجرة:نتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة.

3-4- الآثار السياسية: كنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمهددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم.

5- إجراءات التخفيف من البطالة:

- تشجيع الاستثمارات المنتجة ومنح الامتيازات للمؤسسات لفتح مناصب شغل.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم المنح.
- تخفيض ساعات العمل وتشجيع التقاعد المسبق.
- تصليح منظومة التكوين المهني واصلاحه ليستجيب لمتطلبات السوق.

الوحدة07:التضـــــــــــــخم

1- تعريف التضخم:هو حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.العناصر المكونة لظاهرة التضخم:

- وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا.
- أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا، بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية.
- **الطلب** على السلع والخدمات **أكبر** من ما هو **معروض** منها.

2- أنواع التضخم:

التضخم الظاهر: هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.

التضخم المكبوت: هو تضخم **خفيّ** وتكون الأسعار غير مرتفعة **بسبب** تدخل الدولة في **تحديد** أسعار السلع والخدمات **بصفة** إدارية الأمر الذي يؤدي إلى **اختفاء** بعض السلع **وظهور** ما يسمى بالسوق السوداء التي **تتميز** بوجود السلع مفقودة مرتفعة الثمن.

التضخم الكامن: يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

التضخم الجامح: هو أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني ويتميز بارتفاع معدلاته تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي.

التضخم الزاحف: يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة، وهو أقل خطورة على الاقتصاد الوطني.

3- أسباب التضخم:

تضخم ناشئ عن التكاليف: هذا النوع يظهر بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور العمال.

تضخم ناشئ عن الطلب: هذا النوع يظهر عند زيادة حجم الطلب الكلي الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات . إذ أن الطلب لا يوافق العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
تضخم ناشئ عن الإصدار النقدي: إن الإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4- آثار التضخم:

4-1 الآثار الاقتصادية:

1-انخفاض قيمة العملة: يزداد ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة ومستمرة مما يؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية.

2- انخفاض معدل الفائدة : حيث يكون عرض النقود أكبر من الطلب عليها مما يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض.

3- انخفاض الادخار و انخفاض الاستهلاك : تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزنا للقيمة فارتفاع الأسعار وانخفاض سعر الفائدة والخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخاروتخفيض الميل للاستهلاك.

4- انخفاض الإنتاج: بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.

5- محدودية الاستثمارات: تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الأجور بصفة خاصة.

4-2 الآثار الاجتماعية :

- ارتفاع نسبة البطالة : كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال
- ارتفاع معدل الفقر : بفعل البطالة والارتفاع المستمر للأسعار.
- التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابت و المحدود :هم أكثر المتضررين وحتى لو تغيرت أجورهم فإنها تتغير ببطء شديد و بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار.
- ظهور الآفات الاجتماعية : مثل تفشي الرشوة و الفساد الإداري والكسب غير المشروع،... الخ.

5- وسائل معالجة التضخم:

5-1) سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار:

تعمل الدولة مع أرباب العمل والنقابات على تجميد الأجور لفترة معينة ، كما تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء .

5-2) مراقبة الإصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بوضح سياسة نقدية لمواجهة التضخم وتتمثل في :

- ✓ رفع سعر إعادة الخصم: بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- ✓ سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة من السوق.
- ✓ رفع نسبة الاحتياطي القانوني: المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع لدى البنك المركزي الذي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .
- ✓ رفع سعر الفائدة : لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

5-3) تحقيق التوازن في الميزانية:

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي: وهذا من اجل تخفيف الطلب الكلي وايضا تخفيف كمية النقود المتداولة
- ✓ زيادة الضرائب على السلع الكمالية: لان هذا يؤدي الى تخفيف الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة من جهة وزيادة ايرادات الميزانية العامة للدولة من جهة اخرى.
- ✓ اللجوء إلى الدين (القرض) العام: ان سحب كمية النقود الفائضة من السوق يؤدي الى تخفيف الطلب الكلي كمية النقود المتداولة

الوحدة08 :القيـــــــــــــــــادة

1- تعريف القيادة:هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه قدراتهم لتحقيق أهداف المنظمة، وحتى تكون هناك قيادة يجب توفر ثلاث عناصر أساسية:

2- وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.

3- وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه

4- وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2- أساليب القيادة:

- القيادة الفردية: وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه.
- القيادة الديمقراطية: وهي قيادة تتميز بإشراك القائد لمرؤوسيه في القرارات مع الاحتفاظ بالقرار النهائي.
- القيادة البيروقراطية: وهي التي يحتكر فيها الإداريون السلطة، ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى اللجوء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات وكذلك البطء في اتخاذ القرارات.
- القيادة التكنوقراطية: تنسب فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم في حل الكثير من الامور.

3- العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة:

- المواصفات الشخصية للقائد:تلعب مواصفات القائد دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة.
- عوامل تخص المرؤوسين:للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع، مثلا: عندما تكون مجموعة العمال غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج، أما عندما تكون مجموعة العمال متجانسة ومستقرة ولديها الخبرة فإن القيادة الديمقراطية هي التي تحقق أفضل النتائج.
- عوامل البيئة:يلعب كل من المكان والزمان دورا هاما في تحديد أسلوب القيادة ففي حالة وقوع حادث فمن الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات ومناقشات وعندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما.

4- الدافعية (التحفيز):

4-1 - تعريف الدافعية: هي تحفيز الأفراد وتشجيعهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة , وتبدأ هذه العملية بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا، إلا أن نجاح العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته.

4-2 - العوامل المؤثرة في الدافعية:

- العوامل التنظيمية: تتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح. وإنّ للمرؤوسين منطقة قبول (مجال محدّد) لذا يجب أن تكون هذه الأوامر ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون اعتراض أو مقاطعة.
- العوامل الاجتماعية: إن المرؤوس باعتباره فردا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي: في السكن، وفي المدرسة، وفي العمل، أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء إلى الجماعة. وفي كثير من الأحيان تؤثر الجماعة في سلوك أفرادها من حيث الإيجابيات والسلبيات وبالتالي عند إصدار الأوامر يجب على القائد أخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية للمرؤوسين حتى يتم تنفيذ الأوامر بأقصى درجة من الكفاءة.

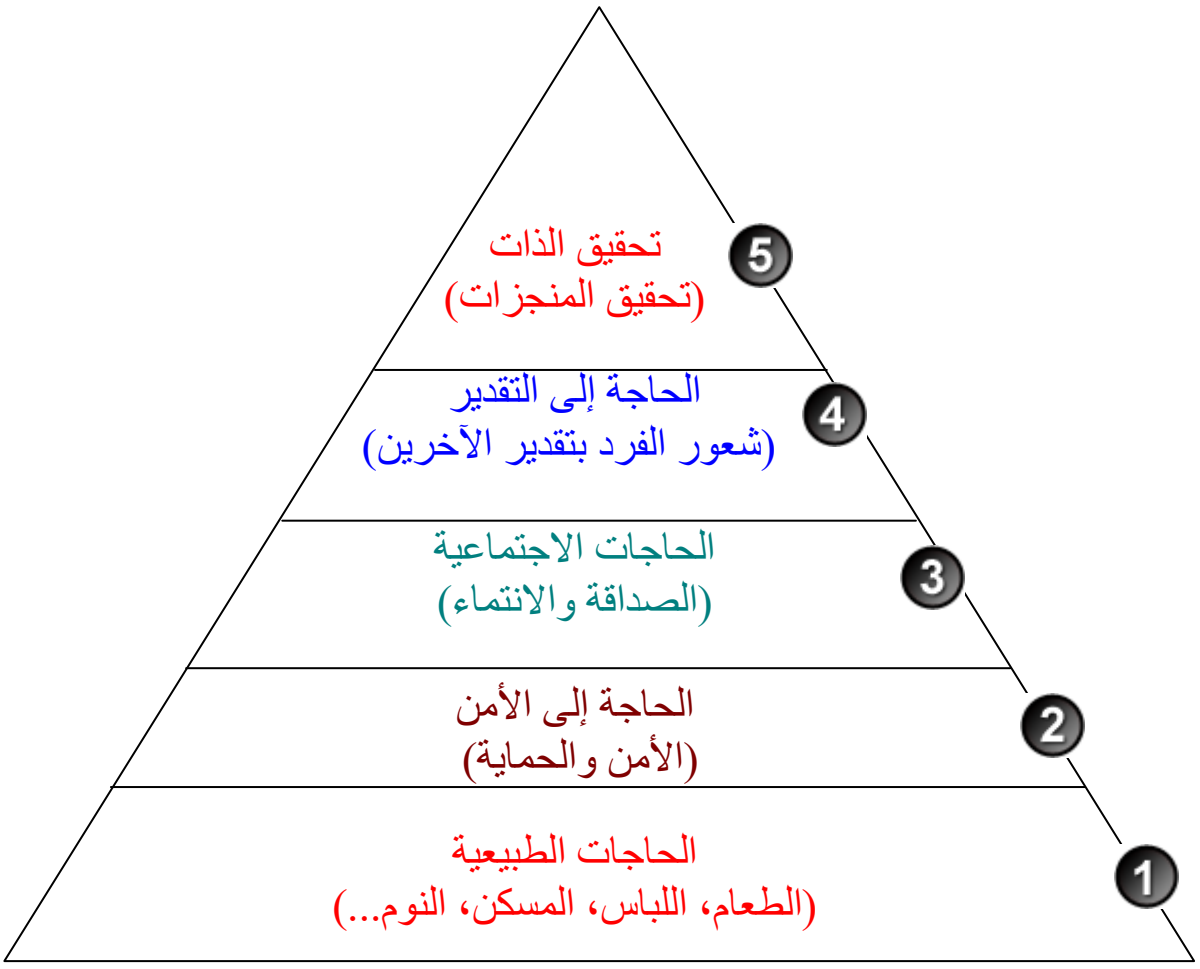
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- العوامل النفسية: إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف...تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر وتعليمات، وعند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها. وفي حالة ردود الفعل المعيقة، يعمل القائد على إيجاد طرق لعلاجها أو التصدي لها بالكيفية الملائمة.

3-4 - نظريات الحاجات الدافعية:

- **نظرية ذات العاملين: قام هرزبرغ Herzberg** بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين لذا سميت بنظرية ذات العاملين (عامل الصحة وعامل التحفيز).
  - يقصد **بعامل الصحة** مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم. أما في حالة عدم الصحية فإن ذلك يؤدي إلى تذمرهم وعدم رضاهم مثل: ضمان العمل المرتب وظروف العمل...إلخ.
  - يقصد **بعامل التحفيز** مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر مثل: الاعتراف والتقدير، الترقية والمسؤولية...إلخ.

- **نظرية تدرج الحاجات: قام ماسلو Maslow** بتصنيف حاجات الإنسان إلى 5 أصناف وقام بوضعها في شكل هرمي. ويرى ماسلو أن إشباع صنف من الحاجات يفقد مفعوله كحافز للسلوك الا الاصناف التي لم يتم اشباعها بعد.



هرم ماسلو لتدرّج الحاجات

الوحدة09: الاتصـــــــــــــــــــــال

1. تعريف الاتصال :
هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر. يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين وعلى مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير حيث أن المسير الناجح لابد أن يكون ماهرا في الاتصال.

2. أشكال الاتصال :

1- **الاتصال الرسمي** : هو الذي يتم عبر قنوات اتصال رسمية التي تحدده المؤسسة :

أ- **الاتصال العمودي :** يتكون من :

- الاتصال النازل : هو الذي يتجه من المدراء الى المرؤوسين مثل الأوامر و القرارات والتعليمات.
- الاتصال الصاعد : يتجه من المرؤوسين الى رؤسائهم مثلا تتعلق بالتوضيحات ،و التوصيات والتقارير والرد و الشكاوي والتظلمات .....

ب- **الاتصال الأفقي:** يكون بين الموظفين لنفس المستوى في الإدارة مثلا تنسيق الأنشطة .

2- **الاتصال غير الرسمي** : هو الذي يتم عبر قنوات غير رسمية ،ويمكن ان يكون احد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الاشاعات.

3. مكونات عملية الاتصال:

- **المرسل** : شخص له المعلومات و الافكار يريد ارسالها الى طرف اخر وهو المسؤول عن اعدادها
- **المستقبل** : و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الافكار
- **الرسالة** : تحويل الافكار و المعلومات الى مجموعة من الرموز ذات معاني بين المرسل و المستقبل مثل الكلمات و الحركات و الاصوات و الحروف .
- **قناة الاتصال** : و هي اداة نقل الرسالة التي تستعمل في نقل الرسالة سواء شفويا او كتابيا و الصوت والصورة .
- **الاستجابة**: بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة يقوم بالرد عليه و هنا يتحول المستقبل الى مرسل اخر للرسالة الاخرى.

4. أغراض الاتصال :

- ✓ إصدار التعليمات من خلال اتصال المسير بالمرؤوسين .
- ✓ ضمان وصولها للمعنيين.في الوقت المناسب و الشكل المناسب بالشكل السليم.
- ✓ متابعة التنفيذ و التقويم أي متابعة وصولها في جميع الاتجاهات المختلفة

5. نجاح عملية الاتصال :
يجب أن تخلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تتعلق بالمرسل او المستقبل او بعملية الإرسال ذاتها .

المعوقات المتعلقة بالمرسل : قد يقع المرسل في عدة اخطاء عندها يريد الاتصال بالأخرين ففي بعض الاحيان يعتقد المرسل ان الاخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو ويعتقد كذلك ان حالته الانفعالية وميوله وقيمه و معتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات و الافكار التي لديه .

المعوقات المتعلقة بالمستقبل : يقع المستقبل في نفس الاخطاء التي يقع فيها المرسل

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال: ويتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال

الأخطاء المتعلقة بالرسالة :مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها...

الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال: الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة والمقصود بوسيلة اتصال مناسبة أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ولطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال

وتجدر الإشارة الى أن ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة "الرد".

الوحدة10: الرقـــــــــــــابة

1- تعريف الرقـــــــابة: هي عبارة عن عملية التقويم الفعلي للمنظمة مقارنة بالأعمال المسطرة

2-1- مراحلـــــــها :

- ✓ المرحلة (1) : **تحديد معايير الأداء (les performances)** : وفيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة (هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس نتائج المحققة مثل: **كمية الانتاج**)
- ✓ المرحلة (2): **تحديد مقاييس المردودية (les norms de rendements)** : وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل :قياس كمية الإنتاج المنجزة .حجم المبيعات. عدد الغيابات.
- ✓ المرحلة (3): **مقارنة النتائج** : وهي مرحلة قياس الأداء وفيها يتم عملية مقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية المحددة مسبقا وهنا أمام ثلاث حالات:
  - ✓ توافق بين الأداء الفعلي و المعياري
  - ✓ الأداء المنجز يفوق المخطط وهذا يدل على أن الأداء جيد
  - ✓ الأداء المنجز اقل من المخطط وهذا يدل على أن الأداء سيء .
- ✓ المرحلة(4): **مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة** : وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة .

2- خصائص عملية الرقابة الفعالة : أن نظام الرقابة يجب أن يكون جيداً و فعالاً و يمكن تلخيص خصائص الرقابة :

- ✓ إعطاء معلومات مفيدة و مفهومة و سهل الوصول إليها.
- ✓ الإخطار عن الانحرافات في الوقت المناسب وسرعة تداولها.
- ✓ أن يكون نظام الرقابة اقتصادياً.
- ✓ البساطة و الخلو من التعقيد و الاخطاء.
- ✓ أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

3. أنواع الرقابة:

1.3 . الرقابة المسبقة : يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة

2.3 الرقابة أثناء التنفيذ : يتم أثناء مرحلة التنفيذ أي أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة من اجل متابعة حسن التنفيذ للأنشطة وقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل.

3.3 الرقابة اللاحقة : تتم بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بمكان مخطط لها والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء .

4. أساليب الرقابة

1.4 الرقابة التقلـــــــــــــــيدية : تتضمن الرقابة عن طريق النسب المختلفة.

- **الملاحظة الشخصية:** للملاحظة الشخصية أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها و هي تتم من طرف المشرفين المباشرين.
- **نقطة التعادل :**تعتبر نقطة التعادل عن حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيرادات الكلية متساوية مع التكاليف الكلية.
- **الميزانية التقديرية:**هي التعبير الرقمي أو الكمي عن الأهداف و النتائج المتوقعة للمؤسسة .
- **التقارير:**حتى تكون التقارير أكثر فعالية يجب أن تكتب بدقة ووضوح يقوم بكتابها موظفون متخصصون في الرقابة
- **النسب المالية** :تستخدم النسب المالية في قياس الأداء و المراقبة في المؤسسة ومن أهم هذه النسب : النسب الهيكلية . نسب السيولة . نسب النشاط .نسب المردودية .

2.4 الرقابة المتخصصة : المتخصصة نابعة من طرق بحوث العمليات و يمكن استخدام مراقبة الكميات أو النوعية أو الزمن. أو التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق "بحوث العمليات "مثل طريقة "بيرت".وطريقة "جانت".

الوحدة 11 : التمـــــــــــــــويل

1.تعريف وظيفة التمويل:

هي النشاط الذي يسمح للمؤسسة الاحتفاظ بشكل دائم بأموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول مواعيدها،أي الحصول على الاحتياجات المالية من مختلف المصادر.

2.المهام الأساسية لوظيفة التمويل:

1.2- تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال: تقوم المؤسسة بعمليات متعلقة بالاستغلال و أخرى متعلقة بالاستثمار وكلها تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويلها ، فعمليات الاستغلال التي تشمل احتياجات المؤسسة من المواد او البضائع ، اليد العاملة.اما عمليات الاستثمار تشمل ثلاثة أنواع من الاستثمارات:

- ✓ الاستثمارات المادية : الآلات ، المباني....
- ✓ الاستثمارات غير المادية: براءات الاختراع ، حقوق النشر و التأليف...
- ✓ الاستثمارات المالية: الأوراق المالية (سندات، أسهم ، قروض)

2.2- إعداد برنامج التمويل: أن برنامج التمويل للمؤسسة يجب أن يتضمن العناصر التالية :

- ✓ تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية.
- ✓ تحديد تاريخ المشروع في انجاز العملية.
- ✓ تحديد مدة انجاز العملية.
- ✓ تحديد مصادر التمويل المناسب لكل عملية.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

3.2– **تنظيم الخزينة** :و هو يرتكز على توقعات الإيرادات و النفقات : أي تحديد المؤسسة لنفقاتها ثم بحثها عن الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات.و يتم ذلك شهريا أو أسبوعيا.

4.2- **تسيير رؤوس الأموال المتاحة** : تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين استخداماتها. فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة اكبر مما هو مطلوب يؤدي تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من إمكانية تحقيق ربح إضافي . أما في هذه حالة الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة اقل مما هو مطلوب فان ذلك يؤدي إلى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها إلى الإخلال بالتزاماتها اتجاه الغير.

3- مصادر تمويل المؤسسة:

1.3-**التمويل الذاتي**: يقصد به استخدام الموارد المالية الذاتية (الداخلية) للمؤسسة من اجل تمويل مختلف عملياتها. وهذه الموارد تعود ملكيتها للمؤسسة، وهي تتكون من: الاحتياطات ، المؤونات و الاهتلاكات.

ا-الاحتياطات: هي جزء مقتطع من الأرباح غير الموزعة .

ب- المؤونات: هي مبالغ توضع في حساب خاص لمجابهة الأعباء و الخسائر المحتملة الوقوع في المستقبل.

ج- الاهتلاكات: هي أقساط سنوية تخصص بهدف تعويض ما اهتلاك من أصول ثابتة.

و للتمويل الذاتي فوائد نذكر منها:

- ✓ مصدر دوري منتظم
- ✓ مصدر للأموال الخاصة
- ✓ مصدر للحفاظ على الاستقلالية المالية

يمكن حساب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات

2-3. التمويل الخارجي: إن التمويل الخارجي للمؤسسة يقصد به كل المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليات المؤسسة .والتمويل الخارجي يشمل :

أ-زيادة رأس المال: يقصد به زيادة رأس المال المؤسسة عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال ، أما حالة في حالة شركات الأشخاص فيتم رفع حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد.

ب- القروض: بمختلف آجالها الطويلة و المتوسطة القصيرة ..

ج- الاعانات: هي مبالغ تتلقاها المؤسسة من الدولة دون إرجاعها كتشجيع على إنتاج منتج معين.

4-عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية:

1.4-**التمويل القصير المدى**: تلجا المؤسسة للتمويل القصير الأجل من اجل تمويل العمليات الجارية مثل العمليات التجارية وعمليات الاستغلال،ويمكن التمييز بين صنفين من التمويل:

- **الائتمان المصرفي** : المتمثل في القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات مقابل فوائد.
- **الائتمان التجاري**: ينشا عند شراء مواد ولوازم او بضائع على الحساب.

2.4-**التمويل المتوسط و الطويل المدى** : تلجا المؤسسة إلى هذا النوع من اجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة مثل: اقتناء الآلات والتجهيزات...الخ.

انتـــهـــــــــــــــى

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ملخص الاقتصاد

BAC 2023

فايسبوك يوسف للتسيير المالي
والمحاسبي 2023

اعظم النجاحات تاتي بعد اشق العثرات

مع خالص تحياتي لكم
الأستاذ: يوسف سفيان
.....2023/2022.....
بكالوريا 2023
حظ موفق للجميع

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM